إشكاليّة العلاقة بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري

نهوند القادري

تعني إشكالية العلاقة بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري **أولاً** وجود مساحة غامضة بين الباحثين ووسائل الاتصال، تتسع وتضيق بمقدار ما يتمسك الباحثون بعالمهم العلمي وبقيمه الخاصة وبنيانه الاتصالي المنضبط، أو بمقدار ما تتمكن وسائل الاتصال الجماهيري من اختراق هذا البنيان، إن كان من خلال فرز صحافة علمية متخصصة بالتعاون مع الباحثين، أو من خلال إدراج الإعلام العلمي ضمن وسائل الإعلام الجماهيري.

وهي تعني **ثانياً** أنها نابعة من الحاجة المتزايدة إلى التواصل بين منتجي المعرفة أنفسهم وربطهم بمستهلكيها، وإن كان بدرجات متفاوتة، إلى درجة أن النشاط العلمي تحول إلى نظام اجتماعي يكوّن الاتصال التفاعلي أبرز ملامحه[1]، وبخاصة في زمن أصبحت «الميدولوجيا» تمس مباشرة عملية بناء جهاز المعرفة والإدراك[2]. فالحدث لا قيمة له إذا لم يرتبط بـ «الميديا» التي تمسك بوظيفة «الأجندا» أي ما يجب التفكير فيه كل صباح.

غير أن الاتصال الآني والمباشر المتحالف مع التقانة قتل لإتصال[3] ـ الذي يتطلب تبادلاً وبطئاً كي يهضمه المتلقي ويدرجه في إدراكه الزمني الخاص ـ وحوّله إلى مكان ملائم لعمل نوع من الأساطير الإعلامية التي تمزج الرغبة بالمتخيل والمعقول باللامعقول، باحثة عن شرعية علمية[4]، أو عن مرجعية تدعم بها مصداقيتها. من هنا كانت حاجتها المتزايدة إلى نتائج البحوث العلمية.

---

(١) وليم جارفي، **الاتصال أساس النشاط العلمي**، تعريب حشمت قاسم (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٣)، ص ٤٤٣.

(٢) Daniel Bougroux [éd.], "La Communication par la Bande," (Paris: La Decouverte, 1992), pp.27, 133.

(٣) Voir à ce propos: Lucien Sfez, *La Communication* (Paris: PUF, "Que sais-je?," 1992), pp.4,6, et Patrik Lamarque [éd.], *Les Desordres du Sens* (Paris: ESF, 1993), p.174.

(٤) محمد سبيلا، «الأساطير الإعلامية،» **الحياة**، ١٩٩٤/١٢/٩.

باختصار، حاجة كل من طرفي العلاقة إلى الآخر آخذة في التزايد على الرغم من طبيعتها المتناقضة، تدفعنا إلى البحث، **أولاً** عن إمكان صمود النظام الاتصالي الخاص بالبحث العلمي في مجتمع الاتصال؛ و **ثانياً** عن إمكان استواء العلاقة بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري من خلال البحث عن نقاط التشابه والاختلاف بينهما؛ و **ثالثاً** البحث عن مدى استقامة هذه العلاقة بين الطرفين، انطلاقاً من الحالة اللبنانية.

أولاً: النظام الاتصالي للبحث العلمي وإمكانية صموده في مجتمع الاتصال

١ ـ النظام الاتصالي للبحث العلمي

البحث العلمي هوالتصدي لمسألة غامضة بغرض ايضاحها، وتعد نتيجته إضافة جديدة إلى المعرفة البشرية لم يسبق التوصل إليها. يعمد الباحث لدى توصله إلى هذه النتيجة إلى نشرها في مقال، أي إبلاغ أقرانه بها من خلال كتاب أو من خلال مجلة علمية متخصصة تتناسب وموضوع البحث. وفي الحالة الأخيرة تعمد المجلة إلى تحكيم المقال وذلك بإحالته إلى من يُشهدَ لهم بالخبرة في هذا الميدان لإبداء الرأي إما رفضاً أو قبولاً مع تعديلات معينة(٥).

هذا يعني أن نظام النشر العلمي في ميدان العلوم، سواء أكانت بحتة أم تطبيقية أم إنسانية، هو محكم ودقيق وصارم وإن اختلفت المعايير المتبعة(٦). لأنه لا بد من بث مساهمات الباحثين على نحو يكفل القدرة على استيعابها ومراجعتها من قبل باحثين آخرين، ومن ثم الاعتماد عليها لبناء أساس جديد لمزيد من الاكتشاف والدراسة.

إن اعتماد الباحثين على الدوريات العلمية هذه ليس نابعاً فقط من حاجتهم إلى نشر أبحاثهم، إنما من حاجتهم أيضاً إلى تحقيق الظهور وكسب الاعتراف من قبل أقرانهم وضمان مكان لجهودهم في محفوظات النشاط العلمي.

يمكن عدّ هذا النظام فعالاً ومثمراً في حال كان الباحث متفرغاً لبحثه وبمنأى عن الضغوطات المتأتية عن لإثارة والتنافس والحاجة المادية والسرعة في الوصول. لأن هناك الكثير من الحالات التي يكون الباحثون فيها غير قادرين على تقبل القيود الزمنية التي تفرضها تقاليد النشر في الدوريات العلمية، والتي قد يترتب عليها محاولات لتخطي الحراسة واستخدام الصحف الجماهيرية للتعريف بنتائج بحوثهم، والحالات الأخرى التي يتقدم فيها العامل الكمي على العامل النوعي. أو يستخدم فيها الباحثون أساليب ملتوية من أجل زيادة فرص قبول مقالاتهم كأن ينحازوا نظرياً أو يشاركوا المحكمين في اتجاهاتهم وأفضلياتهم المنهجية.

(٥) حافظ قبيسي، «البحث العلمي الجامعي،» في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان التربوي** (بيروت: مركز الدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٢)، ص ٤٨٥ ـ ٤٣٩.

(٦) جاك ميروز، **آفاق الاتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا**، تعريب حشمت قاسم (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٩)، ص ٦٢.

غير أن معظم الباحثين ينظر إلى مثل هذه التصرفات نظرة ازدراء. وهناك بعض الدوريات العلمية الذي يرفض نشر المقالات التي تعرّف بعمل علمي إذا كان سبق للمؤلف أن نشر معلومات تصف ذلك العمل في وسائل الاتصال الجماهيري. لأن العمل العلمي لا يعد علمياً في نظر الوسط العلمي ما لم يتم بث المعلومات المتعلقة به بالأسلوب المعترف به ومن خلال تلك الوسائل المهيأة للوسط العلمي دون سواه(٧).

وقد رأى الكثير من المراقبين من خارج الوسط العلمي في هذه الحصرية جموداً وانغلاقاً وتعالياً من جانب الباحثين. لكن هؤلاء يبررون سلوكهم بقولهم إن وسائل الاتصال العلمي نشأت على أيدي الباحثين أنفسهم كي تسهل سبل تقدم المعرفة العلمية وتحمي مساهماتهم، وإن مقاومتهم للوسائل الاتصالية الأخرى نابعة من شكهم في قدرتها على تحقيق أهدافهم(٨).

نستخلص من ذلك أن هناك جهازاً اجتماعياً يكفل لعملية الاتصال العلمي تماسكها، يتمثل بتفاعل المصالح بين الأفراد والجماعات ويجعل العلوم ترتبط بوسائل نشرها ارتباطاً عضوياً، إلى درجة يصعب معها مناقشة قضايا إنتاج المعلومات بمعزل عن مشكلات بثها.

نخلص من وصف هذا النظام الاتصالي لنتساءل عن مدى إمكان صموده في مجتمع الاتصال الذي ساهم الباحثون أنفسهم في رسمه في خيالهم كرد على الأوضاع التي كانت سائدة إبان الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التي أعقبتها، وما رافق هاتين الحربين من عمليات تعصب ونفي للآخر وحجب للمعلومات.

إنما فكرة المجتمع الاتصالي هذه صودرت من قبل المروجين ورجال المال والأعمال لتُستخدَم كإحدى الوسائل للخروج من الأزمات الاقتصادية التي تعانيها المجتمعات الرأسمالية.

٢ ـ إمكان صمود النظام الاتصالي للبحث العلمي في مجتمع الاتصال

أطلقت على المجتمعات المتقدمة بفضل تطبيقات البحوث العلمية تسميات كثيرة، قيل إنها: مجتمع معلومات، ما بعد صناعية، اقتصاد سوبر رمزي، اتصال، إعلام. تسميات نجد أن القاسم المشترك في ما بينها هو «الاتصال».

والمُلهِم لهذا المجتمع الجديد والإنسان الجديد الذي يجب أن يسكنه هو عالم الرياضيات الأميركي Norbert Wiener(٩) الذي افترض أن الاتصال هو إيديولوجيا بديلة من الإيديولوجيات التي أخفقت في حل مشاكل الإنسانية وسببت الحروب. في نظره يجب العمل على إيجاد آلات جديرة بانتزاع السلطة من الانسان لأنه مارسها على نحو سيىء وكانت نتائجها وبالاً على البشرية. لذلك كان من القلائل الذين عارضوا إخضاع العلم للمؤسسة العسكرية. وكان برنامجه الاتصالي طوباوياً (أن يُترَك الاتصال يعمل وحده فهو قادر على القيام بعملية تنظيم ذاتي).

أُعيد الأخذ في هذه المقولة مع ماك لوهان في الستينات حين عد أن المراحل الكبرى في تاريخ الإنسانية كانت ناتجة من الابتكارات في مجال تقنيات الاتصال(١٠).

---

(٧) وليم جارفي، **الاتصال أساس النشاط العلمي**، ص ٤٤٥ ـ ٤٦٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٤٥ ـ ٤٦٧.

(٩) Philippe Breton [éd.], *L'utopie de la Communication* (Paris: La Decouverte, 1992), pp.6,12.

(١٠) Ibid.

إلى أن شهدنا في السنوات الأخيرة محاولة إحلال الإعلام الناعم القليل الكلفة محل الطاقة المُلوِّثة التي كادت تلتهم موارد الكرة الأرضية، من خلال إبراز التناقض بين التقنيات القديمة المرتبطة بالطاقة والتصنيع وبين التقنيات المرتبطة بإنتاج المعلومات ونشرها.

غير أن هذا الخطاب الاجتماعي المرتبط بتقنيات الإعلام والاتصال الجديدة اختلط مع الخطاب الليبرالي الرأسمالي ليمثل مخرجاً لمأزق تصريف الإنتاج الفائض.

في ظل هذه الأجواء يبدو أن الباحثين أصبحوا يعيشون عالمين: عالم علمي داخلي بقيمه الخاصة، وعالم خارجي حلموا به اتصالياً إلى أبعد الحدود، إلى درجة أصبح من الصعب التوفيق بينهما.

لقد حافظ العلماء على عزلة عالمهم مذ أرسى جاليله الأسس التجريبية للنشاط العلمي ومقاومتها المفاهيم والمعتقدات الخارجية[١١]. غير أنه لا يمكن للباحثين كبشر التخلي عن معتقداتهم بسهولة. فمجرد اختيار الباحث موضوعاً ومقاربة بحثه يعني أنه اختار علاقته بالمعرفة وبالمجتمع، وأنه اندرج، سواء أراد أو لم يرد، في إيديولوجيا معينة[١٢]. حتى العلماء الذين رسموا بخيالهم إيديولوجيا الاتصال حاسبين أنها حيادية كانوا يعبرون عن رد فعلهم على الإيديولوجيات الأخرى التي كانت سائدة.

إضافة إلى أن الفكرة التي جسدها العالمان كوري (العلم هبة للإنسانية) أصبحت اليوم في زوال. ففرق العلماء والباحثين ليست حرة في نشر نتائج عملها كاملة لأسباب منها الربح والنفوذ وقضايا الدفاع والأمن. لقد أمِّم العلم وأصبح مستقبله مرهوناً بحل التناقضات والتوترات التي ترافق الحياة الاقتصادية والعلاقات الدولية. ويبدو ذلك جلياً من خلال تصوير الصراع حالياً على أنه بين البطيئين والسريعين[١٣].

هذه السرعة المتزايدة المترافقة مع التعقيد المتنامي لمجتمع الاتصال جعلت قطاعات الصناعة والإدارة والسياسة تستعين أكثر فأكثر بالباحثين والعلماء لإعطاء وصفات تقنية بسيطة تتضمن حلولاً سريعة لمشاكل جزئية. وهكذا ضُحِّيَ بالدراسة العلمية للمشاكل الكبرى أي بالبحث الأساسي من أجل السرعة[١٤].

وإذا نظرنا إلى الممارسة العلمية على أنها ممارسة اجتماعية يقوم بها متحد من المتخصصين بحقل علمي ما، وأعضاء هذا المتحد يتثقفون على نحو مماثل[١٥] فإننا لا بد من أن نعيد طرح السؤال من جديد: هل من إمكان لبقاء النظام الاتصالي للبحث العلمي بمعزل عن المؤثرات الخارجية، وبخاصة في مجتمع خرق الاتصال فيه الحجب كافة؟ وللإجابة يكفي أن نلقي الضوء على المتغيرات التي حصلت من جراء الاتصال لنرى حجم الضغوطات التي يتعرض لها ليس البحث العلمي فقط بل جميع الأنظمة الاتصالية المنغلقة. مثلاً: كيف للبحث

(١١) جارفي، المصدر نفسه، ص ٤٤٧ ـ ٤٦٥.

(١٢) Alain Laramé et Bernard vallée, *La Recherche en Communication* (Quebec: Press de l'université du Quebec, 1991), p.122.

(١٣) Voir à ce propos: Alvain Toffler [éd.], *Les Nouveaux Pouvoirs* (Paris: Fayuard, 1991).

(١٤) فلاديمير كوناكوف بالتعاون مع جان كلود كورناغوف، **البحث العلمي**، تعريب يوسف أبي فاضل وميشال أبي فاضل، سلسلة زدني علماً (بيروت وباريس: منشورات عويدات، ١٩٨٣)، ص ١١٠.

(١٥) عادل ضاهر، «توماس كون وموضوعية العلم،» **الحياة**، ٢٢/٥/١٩٩٥.

العلمي أن يكون بمنأى عن تحول الثقافي إلى «ثقافة جماهيرية» بما تعنيه من استهلاك واستعراض[١٦]، وعن تحول المثقف الذي كان يستعين بنتائج البحوث العلمية ليكوِّن أهليته التي كانت تسمح له بالتدخل في الشأن العام إلى رجل اتصال؟ هذا يدل على أن العملية الاتصالية في الخارج باتت تضغط على العملية الاتصالية داخل البحث العلمي لتعزل الباحثين الجديين وتضفي عليهم صفة الرهبنة، وتفرز مكاناً واسعاً للباحثين الاستعراضيين الذين أصبح دورهم يختلط بدور المثقف، بدور الصحافي ناشر الأفكار الجاهزة.

وكيف لباحث أن يعمل في محيط تسوده ثقافة الصورة على ثقافة الكلمة، الأمر الذي يعني طغيان الشكل على المضمون وتحول الأشكال إلى مضامين. ويجعل الاهتمام بالعلم مفقوداً من قبل شرائح المجتمع وبالتالي يفقد الباحثون بريقهم وحظوتهم.

لقد رأى ريجيس دوبريه في الأدوات الاتصالية الجديدة أكثر من جو وإطار خارجيين، رأى فيها كيان تأسيس يدير الأفكار في فلكها وينظمها وينعشها بأوكسجين اتصالي يتماشى مع عصر معين ومجتمع معين[١٧]. فالتحكم من بعد مثلاً بجهاز التلفزة أسفر عن تجوال بين الصور انعكس تجوالاً داخل النصوص المكتوبة[١٨].

ناهيك بما أصاب عمليات نشر الكتب والأبحاث والمؤلفات من تغيير في مجتمع الاتصال. كانتشار ظاهرة النوادي المختصة بنشر الكتب وتوزيعها، التي نجحت في إقامة علاقة مباشرة بالقارىء دون الناشر فقتلت بذلك روح النقد الأدبي والفكري الجاد[١٩]. باختصار، تصنيع إنتاج الكتب وتنويع وسائط النشر وعولمة الأسواق أدت إلى تطوير جهاز النشر بطريقة أصبحت عبئاً على مستقبل الإبداع المعرفي[٢٠].

فضلاً عما شهده مجتمع الاتصال من بذخ في المعلومات على نحو فاق حدود القدرة البشرية على الإحاطة بها، فقد أنتجت كما قيل فقر الانتباه والحاجة إلى توزيع الاهتمام بصورة متكافئة على المصادر المتنوعة[٢١]. فهذه التقانة لا يستفيد منها الباحث إلا إذا توصل إلى طريقة ما لموضعة المعلومات وتلخيصها وتنظيمها.

ولعل الباحثين وعوا باكراً عمق الهوة التي تفصل عملهم عن عمل وسائل الاتصال وما تبيته هذه الأخيرة لاختراق نظامهم الاتصالي، وبخاصة بعدما رأى المعنيون بإنتاج هذه الوسائل أن ضخامة رؤوس الأموال الموظفة بها أصبحت لا تتناسب مع المحتوى المُنتَج الذي يغلب عليه طابع الزوال. فراحوا يبحثون عن السبل التي تمد منتوجاتهم بحياة أطول، مستخدمين مفاهيم

---

(١٦) Pierre Antoine Postoizeau, *La Communication Cuturelle* (Paris: Armand-Collin, 1992), p.140.

(١٧) ريجيس دوبريه، **محاضرات في علم الإعلام العام، الميديولوجيا**، تعريب فؤاد شاهين وجورجيت حداد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦) عرض وتلخيص موريس أبي ضاهر، **الحياة**، ١٩٩٦/٣/١١.

(١٨) Jean françois Barbier Bouvet [éd.], "Quelle lecture," dans: *Medias et Pouvoirs*, no.25 (Paris: La Decouverte, 1992), pp.111-121.

(١٩) علاء طاهر، **مدرسة فرنكفورت: من هورخيمر إلى هابرماز** (بيروت: مركز الإنماء القومي)، ص ٨١٠٤.

(٢٠) Jean-Guy Boin, "Edition, recherche de l'effet de taille et risque de banalisation planétaire," dans: *L'Etat des Médias*, sous la direction de Jean Marie Charon (Paris: La Decouverte, 1991), pp.311-314.

(٢١) محمد عارف، «ما الذي حدث للمستقبل وهل تستعيده تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين،» **الحياة الاقتصادية**، ١٩٩٥/١١/١٤.

الناشرين والباحثين، فأقاموا مراكز المعلومات وأضافوا الملاحق الثقافية والمتخصصة. وجميعها تمثل انتقالاً من اللااستمرارية إلى الاستمرارية[٢٢].

باختصار، تدل كل المؤشرات على أن البحث العلمي أصبح يعمل عكس التيار السائد الذي يحركه ما سمّاه دوبريه الصراع من أجل امتلاك الزمن أو نقل الفكر من بداياته التاريخية إلى نهاياته الإلكترونية[٢٣]، إلى درجة أن هذه المتغيرات جعلت الباحث ينظر إلى نفسه وكأنه آتٍ من كوكب آخر أو كأنه خُلِقَ لزمن غير زمنه.

ختاماً، هل من إمكانية لحل مشكلة الاتصال العلمي من خلال توسيع دائرته وصولاً إلى وسائل الإعلام الجماهيري؟ أم أن هناك استحالة عمل ذلك بالمواصفات الحالية؟ للإجابة عن التساؤل لا بد من أن نرى ما هو بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري من نقاط اختلاف وتشابه.

٣ ـ أوجه الاختلاف والتشابه بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري

تعود علاقة الباحث بوسائل الاتصال إلى خصوصية كل وسيلة، لناحية جمهورها وإمكاناتها وأهداف القيمين عليه. إنما يمكن القول بوجه عام إن بين هذين الطرفين مساحة فاصلة يحاول الباحث الابتعاد عنها قدر الإمكان مخافة الاقتراب من وسائل الإعلام الجماهيري،

الموضوع / الجامعة	نظري عام	الأطفال والمراهقون	النساء	اللاأسوياء	غير ذلك	المجموع
الجامعة اللبنانية (قسم علم النفس)	٢	٤	٢	٢	٢	١٢
الجامعة اليسوعية	١	٣	٤	٣		١٢
الجامعة الأميركية	٢	١	٠	١	٢	٦
جامعة الكسليك	٢	١	٣	٣		٩
المجموع	٨	٩	٩	٩	٤	٣٩

أما فئات الجمهور فكانت كالتالي:

الأطفال والمراهقون
- العدوانيون
- أبناء المطلقين
- التلاميذ

النساء
- الجامعيات
- الحوامل
- المتزوجات والمطلقات
- العاملات

اللاأسوياء
- المتخلفون عقلياً
- المدمنون على المخدرات
- الفصاميون
- المرضى
- العباقرة
- الأيتام
- المعاقون

غير ذلك
- الجامعيون
- المعالج النفسي والمرشد
- المشاهد اللبناني

(٢٢) Nadine Toussaint Des Moulins, "Vers une nouvelle Gestion Des Médias," dans: *Médias et Communication en Europe*, sous la direction de Bernard Miège (Paris: Presses Universitaires de Grenoble, 1990), pp.61-68.

(٢٣) دوبريه، **محاضرات في علم الاعلام العام، الميديولوجيا.**

لا لأنه يخشى تعميم نتائج بحوثه على الجمهور ولا لأنه يهوى العزلة ويخاف الأضواء، إنما لأنه يعي خطورة استغلال الوسائل للبحث العلمي لغايات ربحية أو دعائية أو كسباً لشرعية ما.

في المقابل تحاول وسائل الإعلام الاقتراب من هذه المساحات لتشغلها إنما على طريقتها، فتعمل بالبحث تسطيحاً وتشويهاً وتُحوِّله من عمل جاد دؤوب ومتمهل إلى عمل سريع واستعراضي، لأنها تبقى حذرة في طرقها الموضوعات التي تعي أنها تُهرِّب الإعلانات. وبهذا تساهم إما في عزل الباحث وتعزيز قلقه وخوفه أو في استقطاب الباحثين الذين تساقطوا من البحوث الجادة وراحوا يفرطون في الاتصال تعويضاً من فشلهم. وفي جميع الحالات نرى أنها ترمي الجمهور أكثر فأكثر بالثقافة الاستهلاكية تحت شعار التسلية والهروب من المعقد والصعب. فهموم الحياة تكفي!

وإمكانية نجاح الاتصال الجماهيري في شغل هذه المساحة تكبر إذا لم ينزل الباحثون من عليائهم ويعملوا على تبسيط أبحاثهم. والفرق هنا كبير بين التبسيط والتسطيح. وإذا لم يتم شغل هذه المساحة من قبل الباحثين أنفسهم سوف ينعكس ذلك سلباً على البحث العلمي. لأننا إذا رجعنا تاريخياً إلى الوراء لوجدنا كيف تمددت وسائل الإعلام نحو مجالات أخرى إلى درجة المصادرة. فالصراع بين الصحافي والكاتب والمؤرخ ورجل الاتصال لم تنته فصوله بعد[٢٤]، وبخاصة أن العمل الإعلامي تمدد ليشمل مجالات أخرى بسبب الغموض الذي يحيط به، إذ استطاع أن يدير تنوعه الكبير من خلال مساحة غير محددة، على تخوم مجالات عديدة مغلقة جزئياً. مساحة غنية ومشعّة تستفيد من أمجاد كل نوع من دون أن تعاني الانغلاق الذي يفرضه التخصص. ويصبح بالتالي، نتيجة انفلاشه، من الصعب الإمساك به ومراقبته من الخارج[٢٥].

وكان أن حصلت تاريخياً عمليات إبهار وتأثير معاكسة بين أهل الفكر وأهل الصحافة، إلى أن انقلبت الموازين لمصلحة الأخيرة. وشهدنا في الفترة الأخيرة أفول تأثير المثقفين لمصلحة الصحافيين وسيطرة مؤثرات الرأي على مؤثرات المعرفة[٢٦]. إنه انقلاب في التراتبية بعدما اعتلى الصحافي الحلبة وتدخل في روزنامة الموضوعات المطروحة يومياً وراح يفرضها على المثقف على نحو متسارع.

إضافة إلى المتغيرات التي شهدها الإعلام أخيراً من تنافس وطلب محموم على الحصرية، إلى سيادة قوانين السوق وعولمة نماذج الاتصال وإلى تعزيز عامل الرؤية، هناك متغيرات ترافقت مع تشكيلة بنيوية جديدة للجسم الصحفي، كزيادة عدد الصحافيين، وبالأخص من يحملون شهادات عليا بدأوا يطرحون أنفسهم كبديل للمثقفين متسلحين بعامل الشهرة. وإزاء السكوت الظاهري للمثقف بدأ الصحافي يتدخل في النقاش العام متجاوزاً إطار عمله[٢٧].

الأمثلة تطول وهذه بعض من نماذج كثيرة مما فعلته «الميديا» ـ التي أصبحت تدير المساحة

---

(٢٤) Denis Ruellan [éd.], "Reporters les disciples de Zola," dans: *Médias et Pouvoirs*, no.25 (Paris: La Decouverte, 1992), pp.5-11.

(٢٥) Denis Ruellan, "Le Professionalisme du Flou," dans: *Réseaux*, no.51 (Paris: CNET/CNIS, 1992).

(٢٦) Remy Riefflet, "Journalistes et Intellectuels: Une Nouvelle Configuration Intellectuelle," dans: *Réseaux*, pp.13-23.

(٢٧) والدليل على ذلك ما شهده لبنان في الفترة الأخيرة من مداخلات عديدة للصحافيين في مواضيع تتعلق بالشأن العام.

الثقافيـة ـ بالحقول التي تقف على تخومها. وبخـاصة أن هناك منطقاً اقتصادياً، صناعـياً، مالياً عمل على سحب الإعلام لجـهة البائع مع ما يترتب على ذلك من نتائج تجعل هذه المـهنة متعذراً إمساكها من الحـقول الأخرى. يمسكها فقط النهج الإعلامي المتمثل بأمـور عدة منها: أقل جهد ممكن، ملاحـظة المرغوب[٢٨]، الخطأ المـبرر بالمنافسـة، تسارع الأحـداث، عدم كفـاية الوقت للتحقق والعودة إلى الوراء. أليست هذه كلها نقائض لأسس البحث العلمي؟

إذاً يبـدو ظاهرياً أن البـحث العلمي والعـمل الإعـلامي همـا قطاعـان صادران عن ثـقافـات واهتمامات مختلفة لأسباب عدة منها:

ـ تعمل «المـيديا» في خدمـة الوقت الملح والمسـتعجل؛ بينمـا البحث العلمي يتطلب صـبراً واختماراً، والعلم يتقدم مدققاً بالنتائج.

ـ تطرد رسائل «المـيديا» الواحدة منهـا الأخرى؛ بينما العلم عمل تـراكمي، فكل بحث يتطلب العودة إلى ما سبقه ليبني عليه.

ـ تميل «المـيديا» إلى الفردية وإلى انتـقاء النجوم والمشـاهير وإبرازهم دون غيـرهم؛ بينما البحث العلمي هو عمل جماعي ويستحيل اعتباره غير ذلك كما لاحظ ديكارت[٢٩].

ـ تضطر «المـيديا» إلى شمـلها أكبـر عدد مـمكن من الجمـهور للتـبسيط الذي يـتلاقى مع الاختصار والتجميل ليصبح تسطيحاً.

ـ تعتمـد «الميديا» الأسلوب القـصصي على حساب الأسلوب المنطقي الاسـتدلالي (أسلوب البحث العلمي).

ـ تستهلك «الميديا» المعنى وتستنفده مدعـية أنها تقدم إلى الجمهور نظرة بانورامية شاملة أو تقدم مفتاحـاً للظواهر، وأحياناً بعض التفاصيل المثيـرة؛ بينما البحث العلمي بطيء لا يكتفي بالنظر إلى الأجزاء البارزة، ويرفض الطروحات المستعجلة.

ـ في حين يميـل الإعلام إلى التأكيد الحـاسم والقاطع فإن عرض البـاحث العلمي يغلب عليه طابع الشك، أي أنه يترك الباب مفتوحاً مؤخراً وقت الحسم. فمـا يسميه الصحافيون والجمهور مثلاً «اكتشاف» يعده العلماء في ما بينهم «نتائج مهمة»[٣٠]. إنهم يتمسكون بهذه التعابير الأكثر انطباقاً على الطابع التراكمي للعلم.

وقد شهـد البحث العلمي بعض الوقائع الأليـمة التي جعلته يزداد حـذراً من وسائل الاتصال الجماهيـري، فغالباً ما تبرز الجـرائد النتائج التي ما زالت موضع اعتـراض من البعض أو نقاش من قبل المجموعة العلمية. وأحياناً تحوِّل الفرضـيات الهشة إلى مقولات مثبتة ومبرهنة[٣١]. إن «الميديا» بحكم الركض وراء الجديد والمـثير يسهل خداعها من قبل المضلليـن فتطلق للجمهور آمالاً قبل أوانهـا من خلال اللعب على المخـاوف والأحلام. وهذا ما عزز المخـاوف لدى العلماء وأعطاهم الانطباع أن هناك من يستغل أعمالهم لأهداف تجارية[٣٢].

(٢٨) Michel Mathieu [éd.], *Les Journalistes et le système mediatique* (Paris: Hachette, 1992), p.273.

(٢٩) كورناكوف، **البحث العلمي**، ص ٧٢ و٨٧.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) Daniel Bouynoux, "La Science au risque des médias,"dans: *Monde Diplomatic*, Septembre 1995.

(٣٢) Ibid.

ـ تعطي «الميديا» القيمة على نحو منهج للحظة التي يستقر فيها المشاهد، فيتولد من ذلك تضخم للحاضر على حساب وعي الوقت. لأن المباشر يسحق إدراك الماضي كما يسحق الأفق البعيد للمستقبل(٣٣).

ـ تتبع «الميديا» الكثير من التعريفات الغامضة المرتكزة على قاعدة إحصائية، الأمر الذي يُسهِّلُ لها التضليل بواسطة الإحصاء. دون أن توضح كيف تم التوصل إلى النتائج وهل هذه الإحصاءات معقولة ومن يثبت نتائجها. وأحياناً تُقوِّل الإحصاء ما لا يريد قوله من خلال تفسيرات شخصية وتعابير غير دقيقة. فهي تقيم من خلال الاستطلاع علاقة غامضة مع الواقع لأنه ينفي صفته كوسيط، يميل إلى الاختفاء وراء الرأي المطلوب منه كشفه(٣٤).

نخلص إلى التساؤل: هل هذان الحقلان متباعدان فعلاً إلى هذا الحد، أليس هناك من نقاط تشابه في ما بينهما؟

إذا كان الصحافيون يجتهدون للحصول على حصرية ما، فإن العلميين يعيشون أيضاً هاجس أسبقية الاكتشاف والأولوية الفكرية، والمعركة ليست أقل حدة في ما بينهم(٣٥) ينطلق كلاهما من حيث المبدأ من الموضوعية والدقة. فالصحافي بالمثال هو باحث عن الحقيقة يدعم الوقائع ويتحقق من المصادر. والباحث العلمي لا يمكنه أن يتجاهل ضرورة نقل الصحافي نتائج عمله فلماذا لا يمده بالوسائل الناجعة لذلك؟ وإلامَ يبقي الفصل بين الحقلين؟

بعدما شمل التغيير ليس الإعلام فقط إنما البحث العلمي أيضاً الذي أصبح متشابكاً مع الصناعة ومع السوق التي يجب أن يأخذ مكانه فيها، بات هناك ضرورة لكسب الشهرة ليس على صعيد النظراء فقط إنما على صعيد السمعة الإعلامية كذلك. فوجود باحث نجم في فريق ما أصبح أمراً لا يستخف به في عمليات التحكيم.

لم يعد الباحث الحديث راهباً يريد إقفال مختبره عليه ليعمل بسلام بمنأى عن الضجة ومحاولات الإغراء الاجتماعية. إنما صار يتوجب عليه أن يكون اجتماعياً باسم البحث عن مصادر تمويل وإقامة شبكة مثمرة من العلاقات تكوِّن «الميديا» فيها ممراً اضطرارياً. ولذلك أصبحنا نرى الآن العلم يترافق مع مؤتمرات صحافية ونرى مجموعة مصالح من المختبرات تطلق إعلانات ضاربة تظهر فيها صورة العالم الذي يعرف كيف يحكي بصوت عذب ولادة العالم وأسرار الحياة. يدل ذلك على أن الباحثين بدأوا يسلمون بالمتغيرات وبأن إشارات المختبرات واستراتيجيات الإعلان عن الاكتشافات التي تصدر من هنا وهناك ليست ذات طبيعة مختلفة عن الأنشطة الأخرى التي تتوخى العرض والإيضاح والدخول في لعبة السلطة الاجتماعية(٣٦).

لماذا إذاً يعتقد العلماء أنفسهم أصحاء بالكامل، حماة للموضوعية والحقيقة؟ في رأي Latour النشاط العلمي ليس مستقلاً بالكامل محاطاً بكبرياء خطاب الخبراء وبالاعتقاد الساذج

---

(٣٣) Lamarque, les Desordres du Sens, pp.105, 195.

(٣٤) Manuel Soucher et Yves Janneret, "Le triomphe de la politique virtuelle," dans: *Le Monde Diplomatique*, Mars 1995.

(٣٥) الحرب الكلامية الفرنسية الأميركية في ما يتعلق باكتشاف فيروس (HIV).

(٣٦) Bougnoux, "La Science au des Médias,".

بروعة العزلة. وليس اجتماعياً بالكامل لأن الحقيقة العلمية لا تتعلق إلاّ بالنقاش بين الباحثين ولا تعرف الطاعة للفعاليات الأخرى[٣٧] ولا سيما أن طرق البحث هي دائماً جدلية مؤطرة بفرص ومناسبات وتحكيمات ليست علمية بالكامل إنما أيضاً اقتصادية، تقنية، اجتماعية، سياسية وحتى إعلامية.

وسواء أراد الباحثون أم لا أصبح الاتصال يكوِّن إحدى حلقات سلسلة الإيضاحات العلمية. والمهم أن تحافظ هذه الحلقة على توازن معين. فأن تكون قوية جداً يعني إضاعة العلم في عمليات البلف الإعلانية، وأن تكون ضعيفة جداً يعني انغلاق العلماء على أنفسهم.

٤ ـ علاقة البحث العلمي بوسائل الاتصال الجماهيري في لبنان

إذا كانت العلاقة لم تستقم بعد بين البحث العلمي الذي أصبح جزءاً من هيكلية المجتمعات في البلدان المتطورة وبين وسائل الاتصال الجماهيري التي أخذت في الفترة الأخيرة منحى التخصص (بما فيه الإعلام العلمي). فكيف بها في بلد لم يزل البحث العلمي فيه فتياً يعيش أوضاعاً صعبة؟ ووسائل اتصال تعمل في جو من التنافس المحموم على سوق ضيقة جداً في ظل تصور منقوص لها عن الإعلام (بمفهومها الإعلام هو سياسة قبل أي شيء آخر).

وكي نكتشف ضبابية هذه العلاقة في لبنان لا بد لنا من الاطلاع على أوضاع البحث العلمي من ناحية، وعلى علاقته بوسائل الاتصال من ناحية ثانية.

أ ـ أوضاع البحث العلمي في لبنان

أدى تضخم النشاط العلمي عالمياً إلى تضاعف عدد الدوريات العلمية عشر مرات كل خمسين عاماً[٣٨]. وإلى تعقيد ممارسة البحث من جوانب عديدة وإلى «حروب معلومات» لا نعرف أين نقف منها، فيها تنفق الولايات المتحدة مثلاً ٢,٩ في المئة من دخلها القومي وإسرائيل ٣ في المئة في حين أن مؤشر الإنفاق على البحث العلمي الخاص بالبلدان العربية يميل إلى التراجع[٣٩]. أما في لبنان فإن طرائق قياس كم النشاط العلمي ـ المتمثلة بعدد المتخصصين وبمقدار ما ينفق على البحث العلمي وما ينشر من إنتاج علمي ـ فهي غائبة. يمكننا أن نلاحظ فقط أن عدد المتخصصين من اللبنانيين لا يتناسب مع مقدار ما ينفق وما ينشر. فعلى صعيد الإنفاق يبدو هزال الأموال المخصصة لهذا القطاع من خلال موازنة الجامعة اللبنانية وبالتحديد البحث العلمي فيها، ومن خلال موازنة المجلس الوطني للبحوث العلمية[٤٠].

أما على صعيد نشر الإنتاج العلمي، فإننا إذا عددنا أن الدكتوراه هي بمثابة ترخيص لممارسة البحث العلمي، فإن في لبنان حالياً فئات عدة من الحاصلين على الدكتوراه: فئة

---

(٣٧) Ibid.

(٣٨) عباس مبروك، «دور الإعلام العربي للتعريف على المبتكرات العلمية والتطور العلمي،» في: **الإعلام العلمي والجمهور** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٤)، ص ٤٥ ـ ٩٤.

(٣٩) أنطوان حداد، «الاستشراف الإقليمي للوضع العلمي والتكنولوجي،» في: مؤتمر الإنماء وتحديات المرحلة المقبلة، من ٢٢ نيسان حتى ٢٤ حزيران ١٩٩٤ (بيروت: ندوة الدراسات الإنمائية، ١٩٩٤).

(٤٠) مثلاً خصص لتأمين وسائل البحث ونفقات نقل وانتقال وإقامة ونشر أبحاث الهيئة التعليمية ٥، ٦ في المئة من نفقات موازنة الجامعة اللبنانية للعام الجامعي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤.

هجرت البحث العلمي كلياً، وفئة ثانية توقفت عن ممارسة البحث إلا أنها لا تزال بحاجة إلى الاطلاع على الإنتاج الفكري للاستعانة به في العمل، وفئة ثالثة تمارس البحث العلمي فعلاً. وهؤلاء يمكن عدّهم مستهلكين ومنتجين للمعلومات في آن معاً. وكل الدلائل تشير إلى أن الفئة الأخيرة هي في تناقص.

ففي دراسة لواقع البحث العلمي الجامعي في لبنان بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ تبين أن عدد الأساتذة الباحثين في لبنان لا يزيد على ربع الأساتذة الجامعيين[٤١]. وفي استطلاع آخر[٤٢] تبين أن الأساتذة الجامعيين أجابوا رداً على السؤال التالي: هل تجد أن عدد الأساتذة الباحثين هو في تناقص أم في تزايد أم باقٍ كما هو؟ كما يلي: ٦٩ في المئة يجدون أنه في تناقص، و١٤ في المئة اعتقدوا أنه باقٍ على حاله، بينما ١١ في المئة فقط رأوا أنه في ازدياد و٥ في المئة لا جواب. وسبب التناقص في رأيهم كان: في المرتبة الأولى عدم توافر المراجع العلمية والتجهيزات بنسبة ٣٩ في المئة تقريباً، يليه انشغال الأساتذة في الأمور المعيشية ١٦ في المئة، ثم عدم وجود حوافز مادية ومعنوية ١٢ في المئة، والكلفة الباهظة للبحوث ١١ في المئة وعدم توافر البيئة العلمية ٩ في المئة، والمشاكل المتراكمة ٦ في المئة، وأخيراً عدم توافر الوقت الكافي ٤ في المئة ولا جواب ٣ في المئة.

إذاً هناك طغيان للأكثرية اللاباحثة على الأقلية الباحثة، وهناك تخوف أن تستسلم هذه الأقلية للنمط الغالب في ظل غياب التمييز المادي والمعنوي بين الاثنين. وطغيان اللابحث على هذا النحو يعود في قسم كبير منه إلى خلل في بنية الجامعة الوطنية التي لم تنظر إلى البحث على أنه عملية مستمرة و تفاعل متواصل بين العقل والعالم المحيط. هذا الخلل نراه على صعيد التمويل والتجهيزات والنشر والبرامج والمناهج. فبدلاً من أن يكون دور المقرر الجامعي منبهاً ومثيراً يوجه الطالب ليفكر، يصبح كأنه جواز مرور للوصول إلى لقب معين. وبذلك تتحول الجامعة إلى معمل إفادات فيه انبهار باختصاصات معينة تتلاءم مع العصر ومعروفة بتطبيقاتها المربحة.

أما رأيهم بأهم الصعوبات التي تعترض البحث العلمي في لبنان بوجه عام فكان كما يلي: ٢٦ في المئة نقص المراجع، و٢٠ في المئة عدم وجود أي اهتمام رسمي مادي أو معنوي، و١٧ في المئة نقص في الأجهزة والمختبرات، و١٠ في المئة كلفة الكتب المتخصصة العالية، و١٠ في المئة سوء تنظيم المكتبات وعدم وجود مكتبة مركزية، و٨ في المئة صعوبات تتعلق بالنشر، و٧ في المئة عدم وجود مراكز معلومات، و٥ في المئة ضعف هيكلية البحث العلمي بوجه عام في لبنان، و٥ في المئة انعدام الاتصال بالخارج، و٤ في المئة عدم وجود مراكز أبحاث متخصصة، و٢ في المئة تقريباً على التوالي: ندرة الأبحاث الأصيلة، انعدام وجود مساعدين للباحث، طغيان العمل الفردي وصعوبات نفسية منها عدم الاستقرار. مع الإشارة إلى أن نحو ٣٠ في المئة تناولوا أكثر من صعوبة. وفي ما يتعلق بمراجع أبحاثهم احتلت المجلات الأجنبية المرتبة الأولى بنسبة ٩٥ في المئة، تلتها الكتب الأجنبية بنسبة ٨٥ في المئة، ثم الكتب العربية ٣٣ في المئة، والمجلات العربية ٢٠ في المئة، بينما الجرائد الأجنبية نالت

(٤١) انظر في هذا الصدد: حافظ قبيسي، **البحث العلمي الجامعي**.

(٤٢) استطلاع قام به فريق من طلاب السنة الثالثة في كلية الإعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية في أيار/مايو ١٩٩١ شمل نحو سبعين أستاذاً جامعياً موزعين على الجامعات التالية: اللبنانية، بيروت العربية، الأميركية.

نسبة ١٥ في المئة والعربية ١٠ في المئة. مع الإشارة إلى أن هناك من اعتمد مراجع عربية وأجنبية معاً.

وعلى صعيد المشاركة في المؤتمرات والندوات أجاب نحو ٦٣ في المئة أنهم شاركوا في أنشطة كهذه، مقابل ٣٧ في المئة لم يشاركوا. وعن سبل المشاركة كانت الإجابات: ٢٧ في المئة دعوة خاصة، و١٨ في المئة على حسابهم الخاص، و١٤ في المئة على حساب جامعتهم، و٦ في المئة منح من مؤسسات عامة أو خاصة، وهناك نحو ٣ في المئة توزعت مشاركتهم بين دعوة خاصة وحسابهم الخاص. وحول استخدام الحاسوب أجاب ٤٢ في المئة أنهم يستخدمونه مقابل ٥٣ في المئة لا يستخدمونه و٥ في المئة لا جواب. أما «الأنترنت» فكانت الإجابة ٣٤ في المئة نعم و٥٧ في المئة لا و٨ في المئة لا جواب.

وحول إذا ما كانت الجامعة تؤمن لهم المراجع كان الجواب كالتالي: لا تؤمن ٥٥ في المئة، تؤمن إلى حد ما ٢٦ في المئة، تؤمن بالكامل ١٥ في المئة ولا جواب ٣ في المئة. وكيف حلت مشكلة المراجع؟ كانت الإجابة: شراء ٥٢ في المئة، وإعارة ٤٧ في المئة، منها ٢٠ في المئة من مكتبات الجامعات الخاصة و٥ في المئة اتصالات بالخارج. وعن وسيلة النشر التي اعتمدوها لنشر أبحاثهم كانت: المجلات الأجنبية ٤٠ في المئة، وكتب مستقلة ٢٧ في المئة، ومجلات لبنانية ٢٤ في المئة، ومجلات عربية ١٧ في المئة، أوراق قدمت إلى مؤتمرات ٥ في المئة. علماً أن هناك نحو ١٤ في المئة نشروا في مجلات لبنانية وعربية أو لبنانية وأجنبية في آن معاً. أما إذا كانت الأبحاث قد غطت تكاليفها المادية فكانت الإجابة كما يلي: لم تغطِ ابداً ٧٢ في المئة، غطت قليلاً ١٧ في المئة، مقابل ٧ في المئة قالوا إنها غطت تكاليفها و ٤ في المئة لا جواب.

وفي ما يخص طريقة تقويم البحوث التي يبدو أنه يسودها الطابع الاعتباطي، حيث يتوقف أحياناً قبول البحث على العديد من العوامل اللاعقلانية، كتأثير المؤلف ومدى ما يحظى به عمله من دعاية. كان رأي الأساتذة بها من خلال الاستطلاع كما يلي: بطيئة ٤٢ في المئة، ووسط ٨ في المئة، وسريعة ٤ في المئة، وسيئة ٤٠ في المئة وجيدة ٢ في المئة مع الإشارة إلى أن هناك من عدها سيئة وبطيئة في آن معاً. وسبب سوء وبطء هذه العملية في نظرهم عائد إلى الأمور التالية: عدم وجود آلية واضحة لعملية التقويم، الأمر الذي يجعل المقومين لا يهتمون بالنواحي العلمية والأكاديمية بل تتحكم المزاجية والعلاقات الشخصية بعملهم بنسبة ٥٤ في المئة، وقلة وجود المتخصصين من ناحية والمجلات العلمية من ناحية ثانية ٢٠ في المئة، والمناخ الثقافي والعلمي السائد داخل البلد ١٢ في المئة. أما الذين كان رأيهم إيجابياً في هذه العملية فالسبب يعود إلى أنهم نشروا بحوثهم في مجلات أجنبية.

باختصار، تجعل هذه العوائق الطلاب والباحثين والجمهور يعيشون عوالم مغلقة. الباحثون يعيشون مشاكلهم وحدهم في ظل انعدام الاتصال في ما بينهم وقد بدا ذلك من خلال الإجابة رداً على سؤال: هل تجد أن هناك بحوثاً لبنانية أصيلة في مجال اختصاصك ترجع إليها؟ قليلاً ما أجد ٤٩ في المئة، ولا أجد أبداً ٤١ في المئة، وكثيراً ما أجد ٤ في المئة ولا جواب ٦ في المئة.

الطلاب باحثو المستقبل يجدون صعوبة الاتصال بمن سبقهم، والدليل على ذلك ما ذكره الأساتذة من عدم وجود مساعدين للباحث عندما عددوا الصعوبات التي تعترض البحث في لبنان. إضافة إلى أن الجمهور يجهل ما يعانيه الباحث وتكون النتيجة أن لا أحد يبذل جهداً لمساعدة وتنظيم البحث العلمي ليكون أكثر إنتاجية.

إن مشكلة الحصول على المعلومات وبطء كل ما يحيط بالباحثين والإثارة والتنافس وطغيان مجالات البحث السريعة تجعل محاولات الباحثين لتخطي الحراسة والتحكيم تزداد عبر اللجوء إلى وسائل أقل تطلباً. فتزداد إنتاجيتهم على حساب النوعية من خلال مقالات استعراضية متكررة يحققون من خلالها شهرة إعلامية أو نجومية تقربهم من أهل السلطة، وذلك على حساب الباحثين الجديين(٤٣).

ورداً على السؤال إذا كان الأستاذ الجامعي يرى في لجوء الباحث إلى وسائل الإعلام الجماهيري عملاً مضراً أو نافعاً للبحث أم أن ذلك لا يهم؟ كانت الإجابة كما يلي: ٤٥ في المئة يجدون في ذلك عملاً نافعاً، و٣٧ في المئة لا يهم، و١٢ في المئة فقط يجدون في ذلك ضرراً، والباقي لا جواب. وحول ما يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام إلى الباحث كانت النتيجة التالية: تُعرِّف بالبحث ٥٠ في المئة، تنشر ملخصاً عنه ٤٢ في المئة، تسطح البحث ١٧ في المئة، تستغله لأغراض دعائية ١٠ في المئة، تستغله لأغراض سياسية ٤ في المئة، تنشره بأكمله ٤ في المئة، تكسبه شهرة معينة ٣ في المئة، تنشر النتائج بطريقة مبسطة ١ في المئة. علماً أن هناك من رأى أنها تقوم بأكثر من عمل في هذا المجال.

إذاً أمام مواضع الخلل هذه التي يراها الباحثون في بنية البحث العلمي هل يمكن الاتصال العلمي أن يبقى محكماً ودقيقاً؟ وهل من إمكانية للفصل بين الاتصال العلمي والاتصال الجماهيري؟ فكما رأينا على قدر ما تكون بنية البحث العلمي متينة وما يردفه محيطه من ثقافة علمية من خلال أنظمة تربوية تعزز السلوك العلمي لأفرادها منذ الصغر، وعلى قدر ما تزدهر الصحافة العلمية المتخصصة التي تقوم بدور التبسيط والتوسط بين البحث والجمهور، يتمسك البحث بنظامه الاتصالي المتمايز السائد في المجتمع.

أما في بلد كلبنان لم يدرج البحث العلمي لغاية الآن كأساس فعلي في بناء المجتمع. مقابل فورة إعلامية لا تعطي عامل التخصص أهميته، وفي ظل إطار تكاد تنعدم فيه الثقافة العلمية كاتجاه مبكر نحو العلم كقيمة، وفي شبه غياب للصحافة العلمية المتخصصة يمكننا أن نؤكد صعوبة صمود النظام الاتصالي للبحث العلمي، لأن الوعي العلمي والنشر العلمي مرتبطان بالتقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. إنها سلسلة حلقات لا يمكن فصلها الواحدة عن الأخرى، وبخاصة أن الصحافة العلمية، ليس في لبنان فقط وإنما في العالم العربي كذلك، هي صحافة وليدة لا يتعدى عمرها الخمسين عاماً(٤٤). والظاهرة اللافتة للنظر أيضاً تتمثل بالغياب النسبي للشريط العلمي في التلفزات اللبنانية والعربية وذلك يعود إلى العجز عن إنتاج هذا الصنف بسبب ارتفاع تكلفته وصعوبة إنتاجه والوضعية التي عليها البحث العلمي(٤٥).

كذلك قليلاً ما تتناول صحافتنا المكتوبة الموضوعات ذات الطابع والمحتوى العلميين وهي

---

(٤٣) رداً على سؤال حول عدد البحوث المنجزة في السنوات الثلاث الأخيرة كان الجواب كما يلي: لم ينجز أي بحث ٢٤ في المئة، أنجز بحثاً واحداً ٧ في المئة، أنجز بحثين ١٣ في المئة، أربعة بحوث ١٤ في المئة، خمسة بحوث ٨ في المئة، وستة وسبعة بحوث على التوالي ٢ في المئة ولا جواب ٣ في المئة. بينما الـ ١٧ في المئة لم تتمكن من تحديد إجاباتهم، مثلاً أجاب أحدهم بكلمة «مجموعة» وآخر بين ٥ و١٢ وثالث ليس بإمكاني حصرهم.

(٤٤) عباس مبروك، «دور الاعلام العربي للتعريف على المبتكرات العلمية والتطور العلمي،».

(٤٥) محمد عبد الكافي، «مكانة العلوم في وسائل الإعلام الجماهيري،» في: **الإعلام العلمي والجمهور**، ص ٢٠٤ ـ ٢١١.

في أغلب الأحيان تنشر أخباراً علمية مترجمة عن وكالات الأنباء الأجنبية أو مقتطفة من مقالات صدرت في صحف أجنبية أو ملخصات لأبحاث ترد في الصفحات والملاحق الثقافية. وذلك يعني أن الإعلام العلمي لا يكوِّن ركناً خاصاً في هذه الصحافة ولا في مناهج وبرامج الكليات التي تخرج الإعلاميين، مقابل اهتمام لافت في السياسة والرياضة والفنون وحتى في الموضوعات المتعلقة بالتنجيم والأبراج والأحلام وإلى ما هنالك من كتابات قد تستهوي القراء وبالتالي تجذب الإعلانات... بحجة أن قدراً كبيراً من المعرفة العلمية يظل بطبيعته فوق طاقة القارىء العادي على الاستيعاب.

خاتمة

نستخلص من كل ما تقدم أن الإعلام العلمي هو على صورة البحث العلمي، وأننا سنبقى نشكو التبعية في الإعلام العلمي تماماً كما هو واقعنا في مجال العلوم، وإن هشاشة البنية التحتية للبحث العلمي من ناحية[٤٦]، واختلاط المفاهيم لدى وسائل الإعلام من ناحية أخرى، عدا عن العقلية الربحية التي تسيرها في ظل غياب رؤية إعلامية وطنية نابعة من النظام التربوي ومتناغمة معه من أجل نشر الثقافة العلمية وتشجيع العلم، كلها أمور تجعل الغموض والاختلاط في المفاهيم يسود على جميع الصعد فيختلط الإعلام بالبحث[٤٧] والباحثون بالمثقفين وبرجال الاتصال والعلاقات العامة[٤٨]. إضافة إلى العامل الأساسي العائد إلى طبيعة العلم التراكمية وما يرافقها من تزايد في التخصص، الأمر الذي يزيد صعوبة فهمه لدى غير المتخصصين.

إذاً تختلف إشكالية العلاقة بين البحث العلمي ووسائل الاتصال الجماهيري باختلاف المجتمعات. فبينما تبدو هذه الإشكالية في المجتمعات المتطورة متمثلة بأن النظام الاتصالي العلمي ربما يتعرض لتفكك في المستقبل القريب نتيجة تضخم المعلومات، بحيث لم تعد وسائل النشر التقليدية تكفيه، فأصبح بحاجة إلى وسائل تقنية عالية راح يستخدمها. لكنها سرعان ما طرحت أمامه إشكالية أخرى: هل بإمكانه بمواصفاته الحالية أن يلبي هذه الوسائل أم أنه بحاجة إلى مواصفات وأسس جديدة؟

أما في ما يتعلق بالبلدان الفقيرة تبدو الإشكالية أكثر تعقيداً لسبب أن «أعلمة» المجتمعات تمت على نحو متسارع لا يتناسب مع بنية البحث العلمي ولا مع درجة تطوره. بمعنى آخر دخلت هذه البلدان، سواء أرادت أو لم ترد، في مجال التقنيات الاتصالية المتطورة بعُدة فقيرة جداً من البحث العلمي سمَتها البطء في عمليات التمويل والتجهيز... وعزل متسارع للباحثين الجديين في الداخل، في ظل انفلاش في الخارج يضغط على هذه الدول لتعيش الزمن بصورة مفرطة ولتعيش اللامكان[٤٩].

---

(٤٦) ارتباط بالخارج بالمراجع والتمويل والنشر والمعلومات... حتى باختيار المواضيع وطرق معالجتها.

(٤٧) اختلاط الأمور بهذا الشكل حدا ببعض الأساتذة الجامعيين إلى رفع مقالات صغيرة نشرت في صحف يومية بغاية تقويمها كبحوث علمية أصيلة!

(٤٨) شربل دانمر، «علم الأنتروبولوجيا وتطور المجتمعات في الحياة البدائية إلى المجتمعات المعقدة،» الحياة، ١٩٩٢/٥/٢٧.

(٤٩) Breton, *L'utopie de la Communication*, pp. 123, 126.

ينتج من هذه الحالة أمران: إما اتصال مفرط أو انعزال كلي وعزوف عن الاتصال أي «قصور». وفي كلتا الحالتين يتضرر البحث العلمي.

ولعل ما يجعل هذه الإشكالية تبدو أكثر حدة في هذه البلدان هو أن وسائلها الإعلامية أفلتت من يدها بسبب تحول النظام الإعلامي إلى نظام عالمي. وأصبحت هذه الوسائل هي المكان الوحيد الذي نجد فيه الإعلام والمعلومات التي تسمح لنا بفك «الشيفرة» لمختلف العوالم التي تحيط بنا. إنها امتصت الأقنية التي كانت تستخدم فعلياً لإنتاج المعرفة ونشرها. وهي طبعاً لم تفعل ذلك إلا لتملأ الفراغ الذي لم تكُ مسؤولة عنه في البداية[٥٠]، لأن أثر «الميديا» يتعلق بطبيعة الرابط الاجتماعي الذي تتدخل فيه، فهي تساهم في توسيع آثار الأزمة، سواء كانت أزمة قيم أم أزمة معايير أم أزمة مرجعيات.

أخيراً يمكننا القول إن هذه الإشكالية سوف تبقى قائمة ما دام النقاش بين فريق العلماء والمهندسين من جهة، والأدباء وعلماء الاجتماع من جهة ثانية حول الشرعية العلمية للاتصال لم تُحسَم نتائجه بعد: ما زال الفريق الأول ينكر على الثاني علميته، بينما الثاني ينكر على الأول مقدرته على المعالجة العقلانية للبعد الاجتماعي والإنساني للتقنيات التي وضعها موضع التنفيذ.

(٥٠) Ibid.